الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

تحت رعاية

معالي السيد المهندس/شريف إسماعيل

رئيس مجلس الوزراء

المؤتمر الدولي الرابع

للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

بعنوان

"ضمان جودة التعليم: مد الجسور وتعزيز الثقة"

٢٣ – ٢٤ إبريل ٢٠١٧م بفندق كونراد – القاهرة

مقدمة:

تأسست الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في عام ٢٠٠٧م لتكون ركيزة من ركائز إصلاح التعليم حيث ينص قانون تأسيسها على أن الهيئة منوط بها نشر ثقافة الجودة والممارسات الجيدة، ووضع المعايير القومية والقياسية،وتقويم البرامج والمؤسسات التعليمية في ضوء المعايير بهدف ضمان جودة نواتج التعلم وتعزيز الثقة في مخرجات منظومة التعليم محليا وإقليميا ودوليا.

وفى سعيها نحو تحقيق أهدافها، تبنت الهيئة رؤية تجعل منها محفزا أكثر منها رقيبا وأداةً للتغيير، والشريك الاستراتيجي في إصلاح منظومة التعليم بل و تولى الهيئة جل اهتمامها التعزيز شراكاتها مع شتى الأطراف المعنية بالتعليم، وتعزيز شبكة علاقاتها الدولية بالهيئات المناظرة وتوسيعها في محاولة لمواكبة التطور العالمي في مجال المؤهلات وضمان الجودة والأطر الوطنية للمؤهلات.

ومن هذا المنطلق أصبحت القضايا القومية الإستراتيجية في التعليم والتصدي للتحديات التي تتغير بصورة متسارعة على رأس أولويات الهيئة، بل وفى القلب من اهتمامها. ومن ثم يتمحور المؤتمر الدولي الرابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد حول كيفية معالجة هذه التحديات والقضايا في مجال التعليم في ظل مشاركة قطاع عريض من المعنيين.

وتدرك الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أن الفجوة بين توقعات المجتمع من مؤسسات التعليم وأدائها الفعلي، والهوة بين احتياجات سوق العمل وجودة مخرجات منظومة التعليم تمثل تحديا قوميا حقيقيا يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات الوطنية في الخروج بإطار لإستراتيجية تطوير التعليم ومواجهة هذه التحديات في الوقت ذاته.

ويأتي المؤتمر الدولي الرابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والمنوط بها ضمان جودة التعليم استجابة لتلك التحديات، ومن ثم كان عنوان المؤتمر: **"ضمان جودة التعليم: مد الجسور وتعزيز الثقة"**

ويطرح المؤتمر الدولي الرابع الموضوعات التالية للنقاش المجتمعي بمشاركة واسعة من المعنيين:

- المجتمع وتوقعاته من مؤسسات التعليم.
- التحول للتعلم القائم على الكفايات: نحو نقلة نوعية في التعليم.
- إسهامات الأطراف المعنية وأدوارها المختلفة في ضمان جودة التعليم.
- بناء الثقة والاعتراف بالمؤهلات.
- الشبكات الدولية وبناء الثقة في المؤهلات.

أهداف المؤتمر:

١. تبادل الخبرات ونشر الممارسات الجيدة في مجال ضمان جودة التعليم.

٢. تعزيز دور الهيئة الريادي على المستوى المحلي والإقليمي.

٣. استشراف آليات وطرق لتعزيز مشاركة مجال الصناعة في التعليم.

٤.تدشين معايير الهيئة لاعتماد الجامعات.

٥. الوقوف على مستجدات الإطار الوطني للمؤهلات.

٦. آليات سد الفجوات في التعليم الفني.

٧. تحفيز التحول إلى التعلم القائم على الكفايات.

محاور المؤتمر:

- التحديات والفرص فى ظل مشهد متغير للتعليم.
- آليات سد الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات نظام التعليم.
- كسب الثقة والاعتراف الدولي من مؤسسات ضمان الجودة على المستوى الأقليمي والدولي.
- معايير اعتماد الجامعات.

المشاركون:

تم مشاركة كافة الجهات المعنية وعلى رأسهم:

أ.د/ طارق شوقي معالي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني وممثل عن معالي رئيس الوزراء

أ.د/ خالد عبد الغفار معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د/ هاله السعيد معالي وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أ.د/ عباس شومان وكيل الأزهر الشريف

ا.د/ علي جمعة رئيس مجلس إدارة جمعية مصر الخير

أ.د/ يوهانسن عيد رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

أعضاء مجلس إدارة الهيئة

شارك في فعاليات المؤتمر ما يقرب من ٧٠٠ مختص من ممثلي جميع مستويات التعليم في مصر(قبل الجامعي / العالي/ الأزهري):

- ممثلون عن وزارة التربية والتعليم، التعليم العالي والتعليم الأزهري.
- ممثلون عن المجلس الأعلى للجامعات
- ممثلون عن المجلس الأعلى للإعاقة
- ممثلون عن الاتحاد الأوربي
- ممثلون عن المركز الثقافي البريطاني
- هيئة التبادل العلمي الألمانية DAAD
- منظمة اليونيسيف
- نواب من لجنة التعليم بمجلس النواب
- واضعو سياسات التدريب المهني.
- مقدمو الخدمات التدريبية.
- قيادات الجامعات المصرية الحكومية والخاصة وجامعة الأزهر.
- الخبراء الدوليون في مجال ضمان جودة التعليم والاعتماد.

- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية
- ممثلو عدد من هيئات الجودة والاعتماد العربية والأوروبية.
- ممثلو المجتمع المدني والغرف التجارية

فعاليات على هامش المؤتمر:

نظمت الهيئة مجموعة من الفعاليات على هامش المؤتمر في أيام الخميس ٢٠ إبريل والسبت ٢٢ إبريل والاثنين ٢٤ إبريل والثلاثاء ٢٥ إبريل من عام ٢٠١٧، وكانت عبارة عن مجموعة من ورش العمل ذات الصلة بقطاع التعليم العالي بشكل عام، وبقطاعات التعليم العالي في مجالات الطب والصيدلة والتمريض بشكل خاص، بالإضافة إلى ورشة عمل نظمت لمناقشة الإطار الوطني للمؤهلات.

وفي إطار حرص الهيئة على مشاركة الشباب المصري فقد نظمت ضمن هذه الفعاليات ورشة عمل عن دور الطالب المصري في جودة التعليم،

وإيمان من الهيئة بدورها الإقليمي والدولي فقد نظم اجتماع عمل بمشاركة مواءمة معايير ضمان جودة التعليم العالي في أفريقيا (HAQAA).

مجمل هذه الورش الموضوعات الآتية:

- المعايير القومية الأكاديمية المرجعية لقطاع الصيدلة (الإصدار الثاني - ٢٠١٧)
- المعايير القومية الأكاديمية المرجعية لقطاع التمريض (الإصدار الثاني - ٢٠١٧)
- معايير اعتماد الجامعات (الإصدار الثاني - ٢٠١٧)
- المعايير القومية الأكاديمية المرجعية لقطاع الطب (الإصدار الثاني - ٢٠١٧)
- الإطار الوطني للمؤهلات
- دور الطالب في ضمان الجودة
- اجتماع مبادرة " مواءمة معايير ضمان جودة التعليم العالي في أفريقيا"

وقد حضر هذه الورش والاجتماعات أكثر من ٢٥٠ من أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى مشاركة ١٠٠ طالب من مختلف الجامعات المصرية، بالإضافة لعدد من الخبرات المتنوعة التي استعانت بهم الهيئة بالتعاون مع الشبكة العربية لجودة التعليم وخبراء مشروع دعم وإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II.

فعاليات المؤتمر

اليوم الأول : الأحد ٢٣ أبريل ٢٠١٧

الجلسة الافتتاحية

افتتحت المؤتمر السيدة الأستاذ الدكتور/ يوهانسن عيد رئيس المؤتمر بكلمة ترحيب بالسادة الضيوف وأكدت الدكتورة يوهانسن في كلمتها خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر **"مد الجسور وتعزيز الثقة"** نجتمع اليوم ونحن نتحرك جميعا في نسق تكاملي شامل، تتناغم فيه كل الأطرف المعنية والمجتمعية انطلاقا من المسئولية الاجتماعية تجاه بلدنا العظيم الذي علَّم العالم وأضاء مشاعل الحضارة، من أجل تطوير التعليم وتحقيق جودته؛ لينهض مِـنْ ناحيته في قيادة عمليات التطوير والبناء في إطار إستراتيجية الدولة التي يقودها الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ لتظل مصر هي رائدة العلوم والفنون والآداب، واتساقً مع ذلك، تعقد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مؤتمرها الدولي الرابع تحت رعاية المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، من أجل مد الجسور وتعزيز الثقة وسد الفجوات وبناء شراكة حقيقية بين جميع الأطراف المسئولة عن التعليم والمستفيدة من مخرجاته، وقد حرصت الهيئة على أن تعكس المشاركة في مؤتمرنا، فكرة المؤتمر نفسه الذي يؤكد على تجسير العلاقات وترسيخها، وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف في إطار شراكة مجتمعية تضع مصرنا العزيزة ونهضتها في أعلى سلم أولوياتها

وأكدت على التنسيق مع شتى الوزارات والمؤسسات المعنية، حيث يشارك فيه ممثلون لوزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي والتعليم الأزهري، وواضعو سياسات التدريب المهني، ومقدمو الخدمات التدريبية، إضافة إلى ممثلي عدد من هيئات الجودة والاعتماد العربية والأوروبية، والخبراء الدوليين في مجال ضمان جودة التعليم والاعتماد وأضافت أن المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات وقد قام بنشـر الممارسات الجيدة في مجال ضمان جودة التعليم، وتعزيز دور الهيئة باعتبارها الكيان المستقل للاعتماد على المستوى المحلي، واستشراف آليات وطرق تعزيز مشاركة مجال الصناعة في التعليم ، وتدشين معايير الهيئة لاعتماد الجامعات، والوقوف على مستجدات الإطار المصري للمؤهلات، وأيضا وضع مسودة لخارطة طريق جديدة للتحول إلى التعليم القائم على الكفايات.

وأكدت إنه إذا كان بعض أنماط التعليم ما زالت تعتمد على التعليم التقليدي القائم على الحفظ والتلقين والاستظهار، فإن تطبيق معايير جودة التعليم على نحو شامل، كفيل بإحداث ثورة حقيقية ونقلة نوعية في التعليم ونقله بصورة مباشرة إلى التعليم الجـديـد، وما يترتب عليه من تخريج خريجين عصريين مبدعين ومبتكرين، يمتلكون مهارات التفكير العليا والتفكير الناقد وحل المشكلات وفق قواعد المنهج العلمي.

وقد أضافت أننا نعيش الآن في ظل عالم متغير، يتغير بصورة لحظية لم يسبق لها مثيل. لقد غيرت ثورة الاتصالات والمعلومات وجه العالم ومعالمه الحضارية كما لم نعرفه من قبل، ولقد أضحت المعرفة عند أطراف أصابعنا بفضل هذه الثورة، حيث نعيش عصر الإتاحة المعلوماتية، ذلك العصر الذي يتيح لنا كنوز المعرفة بمجرد الضغط على زر الحاسوب، وقد شكلت هذه التغيرات تحديا حقيقيا وأزمة للمؤسسات التعليمية، من حيث سعيها للبحث عن دور جـديـد وفاعل في ظل هذه التحديات المتزايدة، مع جمود هيكلها والنتيجة الطبيعية حتما ستكون عدم قدرة مخرجات النظام التعليمي على تلبية توقعات المجتمع واحتياجات سوق العمل، لقد أدت حالة عدم الرضا من قبل المجتمع عن مخرجات النظام التعليمي وضعف وفائه باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، إلى عدم استفادة المجتمع من مخرجات التعليم بل وضعف مستوى الثقة فى المخرج، ولا شك أن تمكين مفاهيم الشفافية والمحاسبية تعد من آليات مد الجسور وتعزيز الثقة فى مخرجات النظام التعليمى، فمن خلال الشفافية والمحاسبية هذا وسوف يكون لزاما على المؤسسات التعليمية أن تضع التطوير المستمر والمنهجي لجودة الخدمات التعليمية المُقدَمة نصب أعينها وليس ذلك فقط، بل تستهدف علاج المشكلات المزمنة في التدريس والتعلم وتحسين الأداء بصورة عامة.

واختتمت كلمتها مبينة ما يطرحه المؤتمر من التساؤلات التالية: "كيف يمكننا تحديد الفجوة؟ ما توقعات المجتمع من المؤسسات التعليمية؟ ما أساليب وآليات وأدوات سد الفجوة؟ كيف يمكن التنبؤ ومتابعة احتياجات وتوقعات المجتمع والمستفيدين من التعليم والتدريب؟ ما آليات وأدوات بناء الثقة في النظم التعليمية والمؤهلات؟

وأكد الدكتور طارق شوقي فى كلمته التى ألقاها خلال الافتتاح أن هذا المؤتمر يهدف إلى استشراف آليات وطرق لتحسين استجابة التعليم لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وتفعيل الشراكات مع الأطراف المعنية، وبحث بناء شراكات جديدة على الصعيدين المحلى والدولي، إلى جانب العمل على سد الفجوة بين توقعات المجتمع من مؤسسات التعليم وأدائها الفعلي، والهوة بين احتياجات سوق العمل وجودة مخرجات

منظومة التعليم، مشيرًا إلى أن هذا يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات والجهات المعنية للخروج بإطار لإستراتيجية تطوير التعليم،ومواجهة هذه التحديات فى الوقت ذاته. وأشار إلى أن الوزارة تسعى إلى التنمية الشاملة للنشء، مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات، وشعور بالمسئولية تجاه الوطن والمواطنين، كما تؤكد على الالتزام بحق كل طفل في الحصول على فرصة متكافئة لتلقي خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده، وبالمنافسة إقليميًّا وعالميًّا.

وأوضح الدكتور طارق شوقي أنه انطلاقًا من ربط التعليم بالاستراتيجيات، والخطط الاقتصادية، والاجتماعية التنموية للدولة، فقد اعتمدت رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على اعتبار التعليم ركيزة أساسية لتنمية المجتمع من خلال تنمية جميع جوانب شخصية أفراده المتعلمين، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق ممارسات حقيقية داخل المدرسة وخارجها تدعم التعلم المتمحور حول المتعلم، وتضمن توفير إطار ديمقراطي يعزز إتاحة وتعدد فرص الاختيار أمام جميع المتعلمين في تحديد مسار تعليمهم ومستقبلهم، متسمًا بالجودة والعدالة وتنمية العقل والبدن، ومواكبًا للتطور الدولي في مجالات المعرفة؛ الأمر الذي يضمن تسليح المتعلمين بأدوات الفكر، والمعرفة، والابتكار والتميز، والاعتماد على الذات، والمنافسة على المستوى الدولي، وبما يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي كثافة وتنوعًا وانتشارً، و أن برنامج الوزارة على المدى المتوسط (٢٠١٨/٢٠١٦) يركز على تطوير كل محاور العملية التعليمية بالتوازى فيما يتعلق بالارتقاء بأداء الإدارة المدرسية، وتطوير المناهج، والكتاب المدرسي، ونظم الامتحانات والتقويم، وتوفير فرص التنمية المهنية المستديمة للمعلمين، فضلاً عن تحسين جودة الحياة المدرسية بمراحل التعليم المختلفة ورياض الأطفال، وكذا دعم وتطوير الأنشطة التربوية، بحيث تمثل (٣٠%) من المنهج الدراسي من الناحية الواقعية، وتنمية وتطوير آليات المشاركة المجتمعية، ودعم مدارس الدمج ذوي الإعاقة، والفائقين والموهوبين، وتطوير منظومة التعليم الفني، وربطها باحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى دعم الأبنية والمنشآت التعليمية؛ بهدف تخفيض كثافات الطلاب في الفصول إلى أقل من (٤٥) تلميذًا، ودعم عملية محو الأمية. كما أكد أن هذا المؤتمر يطرح عدة موضوعات ملحة للغاية في التعليم المصري للنقاش المجتمعي بمشاركة واسعة من المعنيين، مشيرًا إلى أننا فى حاجة فى هذا المؤتمر إلى الخروج بإجابات واضحة وصريحة عن بعض التساؤلات المهمة وهى: ما أهم توقعاتنا من مؤسسات التعليم؟ كيف نستطيع تحقيق نقلة نوعية فى التعليم؟ وما أهم

الآليات الواجب إتباعها لتبادل الخبرات ونشر الممارسات الجيدة في مجال ضمان جودة التعليم؟ وما آليات تحسين فرص المساءلة المجتمعية لمؤسسات التعليم؟ وما التصور المقترح لإسهامات الأطراف المعنية وأدوارها المختلفة في ضمان جودة التعليم؟ وما أهم المسارات التى تؤدى إلى بناء الثقة والاعتراف بالمؤهلات، وكيف تسهم الشبكات المحلية والدولية فى بناء تلك الثقة؟ ما أهم معالم خارطة الطريق التى تجعل تعليمنا يتحول إلى تعليم قائم على الكفايات والمنافسة فى ضوء المعايير الدولية؟ وما التصور المقترح لتعديل نظم القبول بالجامعات لتصبح إحدى وسائل إصلاح النظام التعليمي؟

أما الدكتورة هالة السعيد فقد أكدت أن مصر تمر بإصلاحات اقتصادية، وركيزة هذه الإصلاحات هي جودة العملية التعليمية، مشيرة إلى أن إستراتجية مصر ٢٠٣٠ تضع مجموعة من الأهداف التعليمية الملحة، ومنها الجودة والاعتماد وفقا للمعايير العالمية، علمًا بأن تدويل عملية الاعتماد، يحتاج لبنية تكنولوجية داعمة لهذه الأهداف، وبنية تنظيمية للمؤسسات والمديريات والإدارات التعليمية؛ لتحسين الخدمة التعليمية، وإتاحة التعليم للجميع بدون تمييز، وزيادة فرص الإتاحة، وزيادة أعداد الجامعات، والتخصصات التي تتناسب مع التنافسية في سوق العمل، والبعد عن التخصصات النمطية. وأشارت إلى أنه يجب الارتقاء بثقافة التعليم الفني، موضحة أن هناك تجارب استطاعت النهوض بالتعليم الفني، وإعداد نظام للحصول على شهادات مهنية تتوافق مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الأهلي والقطاع الخاص كشريك رئيسي في خطة النهوض بالتعليم في مصر.

أما الدكتور عباس شومان فقد شدد على ضرورة الارتقاء بالمنظومة التعليمية بجميع مؤسساتها في مصر مؤكدا عن دور الهيئة القومية في النهوض بالتعليم في العصر الحاضر، وقد كرر مناداته بتدشين مجلس اعلي للتعليم لضبط شتات التعليم وضبطه وتوحيد السياسات التعليمية، معلنا ترحيب الأزهر بمثل هذا الكيان لأن التعليم الأزهري غير مقصور أو منغلق ولكنة تعليم مصري ينظمه الأزهر بما يملكه من تاريخ طويل، مشددا على دور الأزهر لترسيخ مبادئ الدين الحنيف والدعوة السمحة في كل أنحاء العالم العربي والإسلامي.

أما الدكتور علي جمعة فقد قال أن التعليم هو بوابة الحضارة ، موضحا أنه يجب أن يطور لاحتياجات العصر وخدمة الوطن، حتى نستطيع أن نبني ونعمر الأرض، وأن اللغة والفكر وجهان لعملة واحدة وأن الأمة لن تتقدم إلا بإتقان لغتها.

الجلسة العامة

بعد الجلسة الافتتاحية بدأت إجراءات الجلسة العامة بعنوان **"تحديد الفجوة وآليات سدها"** وقد رأس هذه الجلسة: أ.د/ حسين عيسى رئيس لجنة الموازنة بمجلس النواب، وقد قدمت أ. د/ يوهانسن عيد - رئيس مجلس إدارة الهيئة موضوعا بعنوان: **التحديات والفرص في مشهد التعليم المتغير: تجربة الهيئة،** وقدم أ.د/ أشرف حاتم الأمين العام للمجلس الأعلى للجامعات كلمته بعنوان: **إجراءات القبول بالجامعات: أحد آليات إصلاح التعليم و سد الفجوة بين التعليم قبل الجامعي والعالي،** وقدمت أ.د/ ميرفت الديب المنسق العام للمجلس الرئاسي لعلماء وخبراء مصر موضوعا بعنوان: **نظم التعليم الجديدة... ونماذج إدارتها كأحد آليات سد الفجوة**

الجلسة الأولى

تمت إجراءات الجلسة الأولى مقسمة على جلستين فرعيتين تم انعقادهما بالتوازي

الجلسة الفرعية الأولى بعنوان: **سد الفجوة: الأدوات والآليات**

وأدار هذه الورشة كل من أ.د/ نادية بدراوي - أ.د/ حسام الصغير - أعضاء مجلس إدارة الهيئة ، وتحدثت أ.د/ راجية طه - نائب رئيس الهيئة لشئون التعليم الأزهري عن موضوع بعنوان **رفع الكفايات كأحد آليات سد الفجوة،** وتحدثت أ.د/ عزة أغا - نائب رئيس الهيئة لشئون التعليم العالي عن موضوع بعنوان: **سد الفجوة: خطة قطاع التعليم العالي في ضوء الخطة الإستراتيجية للهيئة،** وتحدث أ.د/علاء عبد الغفار- نائب رئيس الهيئة لشئون التعليم قبل الجامعي عن موضوع بعنوا: **سد الفجوة في التعليم قبل الجامعي: ألآليات والإجراءات،** ثم اختتمت أ. د/ سمية حسنى - عضو مجلس إدارة الهيئة بموضوع: **التعليم القائم على الكفايات: قواعد وإرشادات التطبيق**

الجلسة الفرعية الثانية بعنوان: **سد الفجوة في التعليم الفني**

وأدار هذه الورشة كل من: رئيس الجلسة: أ. د/ تهاني يوسف – أ.د/ هدى الطلاوي - أعضاء مجلس إدارة الهيئة، وتحدث: أ.د/ أحمد الجيوشي نائب وزير التربية والتعليم للتعليم الفني.، عن موضوع بعنوان: **التعليم القائم على الكفايات: برامج المدارس الفنية الجديدة أنموذجا،** وتحدث:أ.د/ عبد الوهاب الغندور أميا عام صندوق تطوير التعليم عن **تجربة صندوق تطوير التعليم في دعم برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب التقني II TVET**، كما تحدث أ.د/ إيهاب شوقي مدير وحدة تنفيذ مشروع دعم برنامج إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر المرحلة الثانية TVET II، عن موضوع بعنوان: **مشروع دعم وتطوير التعليم الفني المرحلة الثانية: الرؤى والتحديات** ، وتحدث أ/ آلان ميل خبير رئيسي ببناء القدرات في مشروع دعم برنامج إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر المرحلة الثانية TVET II، عن موضوع بعنوان: **المؤهلات في التعليم الفني،** كما قدمت الدكتورة يوشكا سينسيتوفا موضوعا بعنوان: **تطوير البرامج المؤهلة للمستويات الدراسية.**

الجلسة الثانية

الجلسة الفرعية الأولى بعنوان: **"سد الفجوة في التعليم العالي"**

أدار هذه الجلسة كل من أ.د/ عزة أغا نائب رئيس الهيئة للتعليم العالي و أ.د/ راجية طه نائب رئيس الهيئة للتعليم الأزهري، وتحدث أ. د/ أحمد الجوهري – رئيس الجامعة المصرية اليابانية عن موضوع بعنوان: مواءمة برامج التعليم العالي: **دعم ضمان الجودة أم الحد من التنوع والابتكار،** وتحدث أ.د/ إبراهيم الهدهد - رئيس جامعة الأزهر السابق، عن موضوع بعنوان: المعايير القومية الأكاديمية المرجعية وطبيعة المؤسسة ورسالتها: تجربة التعليم العالي بالأزهر ، أ. د/ حسام الصغير - عضو مجلس إدارة الهيئة عن موضوع بعنوان: حقوق الملكية الفكرية فى معايير اعتماد الجامعات، وتحدث كل من أ.د / نورهان حسين فناكي - نائب رئيس جامعه فاروس لشئون التعليم والطلاب أ.د/ سهير بدر الدين - أمين لجنه قطاع التمريض بالمجلس الأعلى للجامعات موضوع بعنوان: **التحول إلى التعليم القائم على الكفايات: الرؤى والتحديات**

الجلسة الفرعية الثانية بعنوان: **"سد الفجوة في التعليم قبل الجامعي"**

دار هذه الجلسة كل من أ.د/ علاء عبد الغفار - نائب رئيس الهيئة لشئون التعليم قبل الجامعي، أ.د/ نجيب خزام عضو مجلس إدارة الهيئة، وتحدث أ.د/ رضا حجازي – رئيس قطاع التعليم العام وزارة التربية والتعليم عن موضوع بعنوان: **التقويم: نحو مدخل جديد لإصلاح التعليم،** وتحدث أ.د/ محمد أبو زيد الأمير – رئيس قطاع المعاهد الأزهرية، عن موضوع بعنوان: **جودة التعليم الأزهر: بين الواقع والمأمول،** وتحدث د/ محمد عبد السلام راغب – خبير دولي في نظم إدارة التعليم عن موضوع بعنوان**: الاعتماد: قضايا البيانات،** وتحدثت أ.د/ زينب النجار – أستاذ بكية التربية – جامعة عين شمس عن موضوع بعنوان: **الإصلاح القائم على المعايير وتعزيز التعلم للجميع، وتحدثت** أ.د/ منى ذكرى – أستاذ بكلية الآداب – جامعة حلوان عن موضوع بعنوان: **الإصلاح القائم على المعايير وتدويل التعليم**

اليوم الثاني : الاثنين الموافق ٢٤ أبريل ٢٠١٧

الجلسة الافتتاحية: **كسب ثقة المجتمع الإقليمي والدولي**

أدار هذه الجلسة كل من أ.د/ سمية حسنى، أ.د/سهير جمعة - أعضاء مجلس إدارة الهيئة، وقد قدمت أ.د/ يوهانسن عيد – رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد موضوعا بعنوان : **الإطار الوطني للمؤهلات وكسب الثقة: النموذج المصري**، وقدم د/ طارق السندي – نائب رئيس الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي موضوعا بعنوان: **الشبكات المحلية وكسب الثقة: نموذج الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي** ، د/ ياسر الشايب - مدير مكتب التنسيق مع الاتحاد الأوروبي موضوعا بعنوان: **إستدامه مشروعات الاتحاد الأوروبي من ال Tempus إلى Erasmus**، وقدم أ/ بولا رانا – الرابطة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي و د/ ريسبا اودونجو - مشروع تناغم ضمان الجودة الإفريقي، موضوعا بعنوان: **إبراز دور المساعي الإقليمية: التجربة الإفريقية في كسب الثقة**

الجلسة الثانية:

جاءت الجلسة الثانية كحلقة نقاش عام عن مد الجسور وكسب ثقة المجتمع الإقليمي والدولي: استشراف المستقبل، وقد رأس هذه الجلسة أ.د/ نادية بدراوي - عضو مجلس إدارة الهيئة، وبمشاركة كل من:

أ.د/ يوهانسن عيد	(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد)
أ.د/ محسن المهدي سعيد	(الأستاذ بكلية الهندسة – جامعة القاهرة)
أ.د/ نجيب خزام	(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد)
د/ منى أيوب	(المجلس الألماني للتبادل الثقافي)
الفنان/ محمد صبحي	(رئيس مجلس إدارة "معا" – ممثل المجتمع المحلى)
أ/ محمد حبيب	(جريدة الأهرام)

توصيات المؤتمر :

وقد جاءت توصيات المؤتمر كالتالي:

- تطوير نظم التقويم والقياس لتلائم التطور في النظم المقترحة للقبول بالجامعات، والتدريب عليها.

- إدخال نظم إدارية مبتكرة لنظام التعليم المصرى، تسمح باشتراك كافة المستفيدين من خدمات التعليم، وتعمل خارج الأطر التقليدية والروتينية وتستفيد من الخبرات الدولية.

- التأكيد على أهمية التحول إلى المعايير القومية المبنية على الجدارات COMPTENCY BASED، مع تطوير اللوائح ونظم التدريب والتقييم لتتوافق مع هذا التغيير.

- الاهتمام بتوسيع المشاركة المصرية على الصعيد الافريقى، والتأكيد على دور التعليم المصرى في استعادة الدور المصرى داخل القارة الأفريقية.

- مع التزايد المطرد في عدد الجامعات المصرية يؤكد المؤتمر على أهمية أن تكون الجامعات الجديدة غير نمطية وتعنى بالبرامج غير التقليدية.

- الاهتمام بنشر الوعى بقوانين حماية الملكية الفكرية داخل المجتمع التعليمى، والاستفادة من الاستثناءات التي تتيحها قوانين الملكية الفكرية لأغراض التعليم والتنمية.

- وضع وتطبيق سياسة عامة للتعامل مع حقوق الملكية الفكرية لحماية الابتكارات والاختراعات التي تتم داخل الجامعات المصرية.

- التأكيد على أهمية العمل على تطوير نظم التعليم وبيئته وتنيمة قدرات القائمين على العملية التعليمية.

- دور التقويم كمدخل رئيسى لإصلاح التعليم وإجراء التحولات اللازمة لتطوير التعليم قبل الجامعى.

- التأكيد على أهمية مشاركة الطلاب في تطوير البرامج الدراسي.

- إنشاء جهة موحدة لتجميع المعلومات والبيانات التي تضم كافة الجهات المعنية بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالتعليم وتحليلها خاصة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ومركز المعلومات بمجلس الوزراء.

- أهمية توحيد الجهود والعمل داخل إطار واحد لكافة الشركاء والمعنيين بالتعليم الفنى داخل جمهورية مصر العربية.

- دور القطاع الصناعى لا غنى عنه للنهوض بالتعليم الفنى بوصفه المستفيد الأول من التعليم الفنى، ويمتد هذا الدور ليشمل المشاركة في توصيف البرامج والمقررات والتقييم، والمشاركة في الإدارة والتمويل.

- التأكيد على أهمية التعاون وتبادل الخبرات مع الدول العربية في إنشاء الأطر الوطنية للدول العربية.

- بناء الثقة بين كافة الشركاء ومع المجتمع بكافة فئاته هي الدعامة الأساسية لنجاح الإطار القومى للمؤهلات.